

إثيوبيا المأزومة تفكر في تأجيل الانتخابات

وإشعال حرائق عمداً، عن مقتل عدة مئات من الأشخاص في مارس في إقليم أمهرة. ويبدو أن مهمة اللجنة الانتخابية تزداد صعوبة، خاصة أن تنظيم انتخابات عامة، ولو في أوقات عادية، يمثل تحدياً حقيقياً في بلد مساحته 1.1 مليون كيلومتر مربع ويعاني من بنية تحتية ضعيفة.

وفي منتصف أبريل أعلنت لجنة الانتخابات أن نصف مراكز تسجيل الناخبين البالغ عددها 50 ألفاً فقط شرعت في عملها، وإن أياً منها لا يعمل في إقليمي غفار وصومالي.

وفي أديس أبابا المدينة التي يبلغ عدد سكانها نحو خمسة ملايين نسمة تم تسجيل 200 ألف ناخب فقط في القوائم.

وفي رسالته إلى الأمة نهاية الأسبوع الماضي بمناسبة عيد الفصح لدى الأرتوذكس، قال رئيس الوزراء إن الانتخابات ستشكل "أحد فصول انبعثات إثيوبيا".

نزاع إقليم تيغراي الذي بدأ قبل ستة أشهر ونتجت عنه كارثة إنسانية حسب الأمم المتحدة يعد أخطر أزمة أمنية قائمة

ويريد البعض في المعارضة الاعتقاد بأن الاقتراع قد يمثل استثناءً عن تلك التي حدثت في عامي 2015 و2010، حين كان التحالف الحاكم منذ 1991 يسجل نتائج سوفييتية الطابع.

وبالنسبة إلى زعيم حزب إيزيما المعارض برهانو نغسا، فإن القادة الإثيوبيين الحاليين يدركون أنه "لن يكون هناك سلام إذ لم تتمتع الحكومة بشرعية شعبية".

واختار التحالف الحاكم أبي أحمد عام 2018 ليحل محل سلفه الذي واجه موجة واسعة من الاحتجاجات الشعبية، ومن المتوقع أن يمنح اقتراع يونيو مباركة شعبية يفقر إليها.

لكن تم اعتقال شخصيات معارضة مثل جوهر محمد، وقررت أحزاب عدة مقاطعة انتخابات تقول مسبقاً إنها ستكون "مهزلة".

ويقول ميريرا غودينا الذي سيمتدح حزبه "مؤتمر شعب أورومو" الناقد في إقليم أوروميا عن المشاركة في الانتخابات، إن الاقتراع المرتقب "لن يغير المشهد السياسي". وأيضاً لن يشارك في الانتخابات حزب المعارضة الرئيسي الآخر في هذه المنطقة "جبهة تحرير أورومو".

واعلن الاتحاد الأوروبي أنه لن يرسل بعثة مراقبة الانتخابات، رغم أنه ساهم في تمويلها بما يصل إلى 20 مليون يورو. والسبب وراء ذلك عدم الاتفاق مع الحكومة الإثيوبية على وسائل تواصل المراقبين واستقلاليتهم.

أديس أبابا - تسابق إثيوبيا الزمن من أجل الانتهاء من الاستعدادات للانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في 5 يونيو المقبل، في وقت تلوح في الأفق احتمالات تأجيل عملية التصويت للمرة الثانية في أقل من عام بسبب صعوبات في تسجيل الناخبين.

وقالت بروتوكان ميدكسا رئيسة هيئة الانتخابات الوطنية في إثيوبيا إنه تم تسجيل نحو 31.7 مليون ناخب في ثاني أكبر دولة في أفريقيا من حيث عدد السكان من بين ما إجماله نحو 110 مليون شخص حتى الآن.

وأضافت ميدكسا "سنحاول ضغط العمل المتبقي بين تواريخ ضيقة، وإذا لم تسر الأمور كما هو مخطط لها، فهناك إمكانية للتأجيل".

وسبق لرئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد أن وعد بتنظيم أكثر الانتخابات ديمقراطية في تاريخ إثيوبيا، ولكن قبل شهر من الموعد المقرر يظهر أن مجرد إجراء الانتخابات يعد تحدياً بحد ذاته في ظل استمرار النزاع في إقليم تيغراي واندلاع أعمال عنف على خلفيات سياسية وعرقية وبروز عواقب لوجستية.

وكان رئيس الوزراء وعد بذلك بعد إسماحه بزمام السلطة في 2018. وفي الأعقاب بدأ الأريغيني موجة إصلاحات في ثاني أكبر دولة في أفريقيا من حيث عدد السكان شملت إطلاق سراح سجناء سياسيين وتحرير جزئي للاقتصاد وإبرام اتفاق سلام مع إريتريا ما أكسبه جائزة نوبل للسلام عام 2019.

وحالياً يواجه رئيس السلطة التنفيذية سلسلة من الأزمات العميقة والدومية بصورة تجعل العديد من المراقبين يتوقعون أن نشوب "أوجه قصور" تلك الانتخابات إن تمت في موعدها، والتي سيختار خلالها الإثيوبيون نوابهم (تم اختيار النواب رئيساً للوزراء).

وقال دبلوماسي متابع للشؤون الإثيوبية "تمه إجماع واسع على القول إن هذه الانتخابات لن تكون مثالية، وهذه عبارة ملطفة ستبرز أوجه قصور ومسوغات لانتقادها وسيظهر أن هناك الكثير للتحسين".

ويعد النزاع في تيغراي الذي بدأ قبل ستة أشهر ونتجت عنه "كارثة إنسانية" وفق وزارة الخارجية الأمريكية أخطر أزمة أمنية قائمة.

وبالعقل اجري الاقتراع إلى أجل غير مسمى في هذه المنطقة الشمالية التي يبلغ عدد سكانها ستة ملايين نسمة. بيد أن ميدكسا أشارت أيضاً إلى بؤر عنف أخرى أجبرت فرقها على تعليق أنشطتها، بما في ذلك في بعض المناطق الأكثر اكتظاظاً بالسكان في البلاد على غرار أوروميا وأمهرة.

وتراقت فترة ولاية أبي أحمد الأولى مع تجدد النزاعات التي تمكن أسلافه من إخمادها من خلال القمع. وأسفرت أعمال العنف الأخيرة التي اتسمت بالجوء إلى أسلحة متطورة

المعارضة التركية توسع تحالفاتها استعداداً لمواجهة أردوغان

تدهور شعبية الرئيس التركي يقلص حظوظه في الفوز بالانتخابات



ميرال أكشنتار تؤثت لهزيمة أردوغان

وانحدار شعبية أردوغان تقلق الحزب الحاكم.

وفي إطار محاولات أردوغان وزعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي منذ الصيف الماضي لوقف تراجع شعبيتهما، اتخذاً عدة مبادرات تهدف إلى تفكيك تحالف الأمة باعاً كلها بالفشل ومن بينها دعوة أكشنتار إلى الانضمام لتحالف الشعب الذي يضم العدالة والتنمية وحليفه حزب الحركة القومية. ويرى مراقبون أن بقاء أردوغان مع دولت بهجلي وحيدتين في تحالف الشعب لا يوفر لهما أي انتصار كبير في الانتخابات المقبلة.

ويرصد حزب العدالة والتنمية الحاكم تحركات المعارضة التركية وتسلط وسائل الإعلام الرسمية الضوء على تلك التحركات التي تعدها مناورات بعدما سعت في البدء إلى انتخابات مبكرة ثم بدت تغير قضية مرشح رئاسي بديل وهو ما صار يقلق أردوغان بشكل خاص خاصة بعد أن أثرت مسالة توسيع تحالف الأمة ليصبح تحالفاً رباعياً يشمل حزب الشعب الجمهوري بقيادة كمال كليدار أوغلو.

وفي الوقت نفسه، لا يزال زعيم المعارضة الرئيسي ملزماً بإيجاد مرشح واحد للمعارضة بأكملها، ومن المؤكد أن نتيجة الانتخابات البلدية لعام 2019 تشجعه على التفكير بهذه الطريقة.

المستمرة منذ أكثر من شهر والمرشحة للتصاعد.

وبعد الخسائر المحرجة في الانتخابات المحلية في العام 2019 -ليس مرة واحدة بل مرتين في إسطنبول- أدرك أردوغان هذه المرة أن الوقت ليس في صفه وأصبح إحساسه بحراجة الموقف أكثر وضوحاً. ومع الأزمة الاقتصادية التي ترتبت على جائحة كورونا، ومع العجز عن توفير الوظائف، وتهديد الأحزاب السياسية المعارضة وحتى الناشئة تحالف أردوغان العام الذي أثناه مع حديداً لقاعدة أردوغان وطموحاته، ومع التورط في العديد من الصراعات من سوريا إلى ليبيا إلى العراق والأزمة التي لا تزال قائمة مع واشنطن، يبدو أن ليس لدى أردوغان خيارات جيدة.

وبعد اعتماد النظام الرئاسي من خلال استفتاء دستوري قاده أردوغان في عام 2017، كانت السياسة في البلاد تمرّ بمرحلة ثنائية القطب حيث، من ناحية، مسار العلاقات مع حلفاء بلاده بعد سنوات من الصدام مدفوعاً باجندة ومشروع أيديولوجي بعد أن وضع تركيا على حافة أزمة هي الأسوأ مالياً وسياسياً.

ولا تخرج محاولاته تلك عن سياق تعزيز نفوذه وتحسين سلطة تهرتز يوماً بعد آخر على وقع احتقان في الشارع آخرها احتجاجات جامعة البوسفور

لتحدي حكم أردوغان الذي دام 19 عاماً، لتعزيز التعاون بين أحزاب المعارضة، في وقت تآكلت فيه شعبية الحزب الحاكم ورتبته.

ورغم حداثة نشأتها استطاع الحزبان المنفصلان عن حزب العدالة والتنمية، حصداً المزيد من الأصوات التي كانت تذهب لمصلحة الحزب الحاكم، وذلك رغم حداثة تأسيس كل منهما، حيث يعتبر باباجان وداوود أوغلو من بين الشخصيات السياسية من ذوي الوزن الثقيل الذين خدموا في مناصب مختلفة رفيعة المستوى في حكومات العدالة والتنمية.

وتلتقي الأحزاب الوليدة في هدف معلى وهو إنقاذ تركيا وإعادتها للمسار الصحيح وتصحيح علاقاتها الخارجية ورب التصدمات الداخلية وحماية الحقوق والحريات.

ويعمل أردوغان حالياً على ترميم التصدمات داخل حزبه وعلى تصحيح مسار العلاقات مع حلفاء بلاده بعد سنوات من الصدام مدفوعاً باجندة ومشروع أيديولوجي بعد أن وضع تركيا على حافة أزمة هي الأسوأ مالياً وسياسياً.

ولا تخرج محاولاته تلك عن سياق تعزيز نفوذه وتحسين سلطة تهرتز يوماً بعد آخر على وقع احتقان في الشارع آخرها احتجاجات جامعة البوسفور

في وقت يعاني فيه حزب العدالة والتنمية الحاكم بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان تصدعات داخلية وأزمة اقتصادية خانقة تدهورت معها شعبيته، تتجه أحزاب المعارضة إلى رص صفوفها خلف مرشح رئاسي موحد وهو سيناريو يقلق أردوغان حيث يعمل منذ فترة عبر مبادرات تشريعية ومناورات سياسية للحيلولة دون وقوعه.

إسطنبول - أعلنت زعيمة الحزب الصالح التركي ميرال أكشنتار وجود مفاوضات مع الحزبين المنشقين حديثاً عن حزب العدالة والتنمية الحاكم من أجل الانضمام إلى تحالف الأمة ورس الصفوف في جبهة وحدة استعداداً للاستحقاق الانتخابي في 2023، في خطوة قال مراقبون إنها تجهض استراتيجية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان القائمة على تقسيم المعارضة وتشتيتها، ما يسهل أمامه تمديد ولايته. وفي إشارة إلى استطلاعات الرأي الأخيرة التي أظهرت أن حزب العدالة والتنمية الحاكم عند أدنى مستوى من الدعم منذ إنشائه، قالت أكشنتار "حزب العدالة والتنمية يحقق نسبة 25 في المئة. جنباً إلى جنب مع حزب الحركة القومية لديهم حوالي 42 في المئة. من ناحية أخرى، فإن تحالف الأمة ينمو. إن الحزب الصالح ينمو، وحزب الشعب الجمهوري لا يخسر الأصوات، والحزب الاشتراكي لا يعمل بشكل سيء".

الأحزاب المعارضة تلتقي حول هدف معلى هو إنقاذ تركيا وإعادتها إلى المسار الصحيح وتصحيح علاقاتها الخارجية وحماية الحريات

وأضافت "يبدو أنه سيكون هناك تعاون. أنا أتحدث عن حزبي المستقبل وحزب الديمقراطية والتقدم"، وتابعت "ونتيجة لهذه التحالفات الجديدة، لا يبدو أنه من الممكن بقاء تحالف السلطة السابق ما بين العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وليس هنالك احتمال باحتفاظهما بمواقعهم السابقة".

ويؤسس انضمام حزب الديمقراطية والتقدم الذي يقوده علي باباجان وحزب المستقبل بقيادة أحمد داوود أوغلو إلى تحالف الأمة، وهو كتلة معارضة تأسست

صادق خان وجه التنوع والاستمرارية في لندن

ودرس في مدرسة ثانوية رسمية غير مشهورة في حيه ثم في جامعة نورث لندن. وهو يعرب عن امتنانه لهذا التعليم الرسمي والمجاني.

وكان يرغب في بادئ الأمر أن يدرس العلوم لكي يصبح طبيب أسنان، لكن أحد أساتذته لمس براعته في النقاش والمواجهة ووجهه نحو دراسة القانون. لذلك درس المحاماة وتخصص في قضايا حقوق الإنسان وترأس على مدى ثلاث سنوات منظمة "ليبرتي" الحقوقية غير الحكومية.

وفي طفولته تعلم الملاكمة حتى يتمكن من التصدي لكل من يتجرأ على نعته بـ"الباكستاني" في الشارع.

وفي سن الـ15 انضم إلى حزب العمال وانتخب عضواً في مجلس بلدية واندموروث في جنوب لندن عام 1994، المنصب الذي تولاها حتى 2006.

وفي 2005 تخلى عن مهنة المحاماة وانتخب نائباً عن توتينغ حيث لا يزال يقم حتى الآن في منزل أكبر بعض الشيء من ذلك الذي نشأ فيه، مع زوجته سعيدة المحامية وابنتيهما.

وبعد ثلاث سنوات عرض عليه غورين براون منصب وزير مكلف بشؤون المجموعات ثم حقيبة النقل في السنة التالية، وأصبح أول مسلم يتولى حقيبة في حكومة بريطانية.

وعندما سئلوا عن تجاربهم الخاصة قال عدد من المشاركين السود والآسيويين وبقية الأقليات إنهم عانوا من انتهاكات عنصرية - لفظية وجسدية، في وقت عانى فيه الكثيرون من هجمات مستمرة.

خلال فترة ولايته بنى صادق خان لنفسه سمعة رجل مؤمن بمبادئ أوروبا ومعارض شرس لانفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي

وقال سوندر كاتوالا مسؤول مركز "بريتش فيوتشر" والخبير في العنصرية بالمجتمع البريطاني إن الأمور تحسنت ولكن الناس يريدون رؤية تحولات أسرع. ويعبر خان عن تفاؤل بالمستقبل لأن "هناك جيلاً جديداً من السياسيين المؤهوبين حقا الذين يأتون من مختلف الأوساط ويسرعون عملية التقدم".

ولد خان في أكتوبر عام 1970 من عائلة باكستانية هاجرت حديثاً إلى بريطانيا، ونشأ مع أشقائه وشقيقاته الستة في حي توتينغ الشعبي في جنوب لندن. وكان والده سائق حافلة ووالدته خياطة.

الناج عن إجراءات التقشف التي اتخذتها الحكومات المحافظة.

ومؤخراً انشأ لجنة لتحسين التنوع في الأماكن العامة في أعقاب حركة "حياة السود مهمة" التي أدت إلى تحطيم تماثيل تجار الرقيق في المملكة المتحدة.

وفي بلد ما زالت السياسة فيه حكراً على نخبة معظمها بيضاء قال خان قبل أشهر من انتخابه للمرة الأولى في 2016 إنه لم يتصور يوماً أن يتم اختياره لخوض السباق إلى منصب رئيس البلدية.

وأفاد تقرير طلبت الحكومة البريطانية إعداده في أعقاب احتجاجات "حياة السود مهمة" بأن المملكة المتحدة ليست مجتمع "ما بعد العنصرية"، لكن القضايا المتعلقة بالعرق والعنصرية أصبحت أقل أهمية لأن التحصيل التعليمي للأقليات العرقية قد خلق المزيد من الفرص للجميع.

ورسمت دراسة مسحية نشرت في يوليو الماضي صورة قاتمة عن التمييز العنصري في المملكة المتحدة. وكشفت الدراسة أن ثلثي البريطانيين يعتقدون في وجود "درجة" أو "وضع متفاوت" من العنصرية داخل المجتمع البريطاني، لكن المشاركين السود في الدراسة كانوا أكثر توصيفاً من البيض عندما قالوا إن العنصرية مستشرية في بريطانيا.

ولضمان "مستقبل أكثر إشراقاً" للندن، على أمل تكرار نجاح عام 2012، قال إنه يريد ترشيح المدينة لألعاب أولمبية دائمة في 2036 أو 2040، وهذا ما يمكن أن يحد من بناء بنى تحتية للبيئة.

وخلال ولايته الأولى جمد المسؤول المنتخب أسعار النقل العام وأنشأ مناطق منخفضة الانبعاثات لمكافحة التلوث الناجم عن السيارات.

لكنه واجه انتقادات بسبب فشلته في وقف الهجمات بالسكاكين، وهي أفة يعزوها إلى انخفاض عدد أفراد الشرطة

وأثار الرجل ضجة بمناوشاته مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي هاجمه شخصياً خلال موجة من الهجمات الجهادية في لندن. وقال خان في مقابلة قبل أسبوع من الانتخابات "وصفني مرة... بالفاشل. أهدنا فقط فاشل، هو وليس أنا".

وخلال حملته تبنى خان شعار "وظائف ووظائف ووظائف" لتنشيط اقتصاد مدينة واجهت الوباء وبيريكست الذي شكل ضربة قاسية لقطاعها المالي القوي.



ملاكم يحقق فنون الضربة القاضية